

## تحقيق

غاصب مختار  
journalist.70@gmail.com

## كيف نتجنب الفراغ إذا تعدّر تشكيل حكومة ولم يتمّ انتخاب رئيس جديد للجمهورية؟

تجري الانتخابات النيابية في 15 ايار الجاري، وسط استنفار سياسي وتعبئة شعبية غير مسبوقة، وشعارات عالية السقف، وكثرة مرشحين عبّر عنها عدد اللوائح التي تجاوزت 100 في كل الدوائر خلافاً لانتخابات عام 2018 التي بلغ عدد اللوائح فيها 77 لائحة، مما يطرح اسئلة عن مرحلة ما بعد الانتخابات، لاسيما اي حكومة ستتشكل؟

في مثل هذا الجو السياسي المحموم، بدا معظم الناخبين في معظم الدوائر غير مباليين وغير متحمسين للاقتراع، نتيجة ظروفهم المعيشية والاقتصادية السيئة وتحميلهم المسؤولية لما وصلوا اليه للطبقة السياسية، التي تحاول اعادة انتاج نفسها في الانتخابات، عدا صعوبة الانتقال الى مراكز

رئيس لها، نظرا الى الحسابات والتعقيدات السياسية والطائفية، وحسابات القوى السياسية التي تتحكم بتشكيل الحكومات، علما ان تجارب السنوات الاخيرة خير دليل. في هذين الحوارين مع الخبيرين الدستوريين الوزير الاسبق الدكتور ابراهيم نجار والدكتور غالب المحمصاني، حاولت "الامن العام" الاضاءة على مشكلة استغراق الوقت الطويل لتشكيل الحكومات، وانتخاب رؤساء الجمهورية، وما هو المطلوب للخروج من هذه الازمات التي تتوالى عند كل استحقاق دستوري، مما يؤدي الى التمديد للمجلس النيابي؟

## نجار: لن يحصل فراغ بسبب وجود مرجعيات دستورية



الوزير الاسبق الدكتور ابراهيم نجار.

■ في ضوء الصراعات السياسية والتعقيدات والمخالفات الدستورية، هل تتوقع صعوبة في تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات النيابية، لان القوى السياسية ستتعاطى معها على انها حكومة قد تدير فراغا رئاسيا محتملا؟  
□ لا اعتقد اطلاقا ان النتائج التي سوف تسفر عنها الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون مقدمة لأي فراغ رئاسي محتمل، ولن تؤدي الى احراز فريق سياسي او تحالف نيابي بأكثرية ثلثي مجلس النواب. انا من الذين يعولون على تغييرات داخل الصف الذي يمكن تسميته بالمعارضة، بل اذهب الى حد التوقع بأن موقف بعض القوى السياسية لن يكون موقفا موحدا في موضوع انتخاب رئاسة الجمهورية، لأن تحالفات هذه القوى ستوقف مفاعيلها فور ظهور نتائج الانتخابات النيابية. على كل حال، سوف يعاد خلط الاوراق كليا تحسبا لمعركة رئاسة الجمهورية، وهي خاضعة لتوازنات ادق واكثر خطورة من معركة الانتخابات النيابية. هذه الاخيرة تراعي الميثاقية، في حين رئاسة الجمهورية هي موضوع استراتيجي للبنان.

الى تصريف الاعمال لو طال الفراغ؟ ما الحلول اللازمة؟

□ مما لا شك فيه ان الثغر الدستورية التي عاشها لبنان منذ عام 2005 حتى اليوم تحتاج الى معالجة عميقة وجدية من دون ان يؤدي ذلك الى مؤتمر تأسيسي. الحقيقة هي ان اتفاق الطائف ارسى بعض القواعد الاساسية ابرزها المناصفة وتكريس طائفة رئاسة الجمهورية والرئاسات الاخرى، بيد ان بقية احكام الدستور لا تزال ملتبسة ومبهمة في امور كثيرة لاسيما ما يتعلق بعلاقات السلطات بعضها ببعض وكذلك المهل الدستورية التي يتعين التقيد بها، والعقوبات التي يجب ان يلحظها الدستور بشكل حكيم عند تجاوز نصوصه. هذا يحتاج الى ورشة اصلاح دستوري تكمل اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية التي ادخلها بقدر من الخفة التقنية. كرس اتفاق الطائف اعرافا وتصدى لما كان يسمى السعي الى المشاركة في الحكم. الا ان قلة الحرفية، بالاضافة الى عدم توقع الذهول عن تطبيق القانون والدستور عن عمد، وعلى سبيل الاستقواء ◀

## الثغر الدستورية تحتاج الى معالجة عميقة وجدية من دون مؤتمر تأسيسي

في الانتخابات الرئاسية السابقة، فقد بات مسلما به لدى الجميع بما في ذلك لدى ما يسمى بقوى الممانعة اللبنانية والاقليمية، انه لا بد من استرجاع لبنان وقدراته الاقتصادية والمالية والاجتماعية والترابوية الى وضعها الطبيعي السليم. ان في ذلك ضرورة للدول العربية وللمجتمع الدولي، بالتالي، لا اعتقد اننا سنقع في حالة مشابهة لحكومة الرئيس تمام سلام خلال فترة الفراغ الدستوري السابقة.

■ في اي وضع دستوري نصبح بعد انتهاء ولاية المجلس النيابي الحالي وتحول الحكومة

■ هل تنجح حكومة تصريف الاعمال في ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية مع ما يحكمها من خلافات وتناقضات؟ ما حدود عملها وما الذي يجب ان يضبط عملها دستوريا؟  
□ من شأن الضغوط الدولية والاقليمية والداخلية ان تخضع نتائج الانتخابات النيابية المرترقة وتأليف حكومة بعد 25 ايار 2022 لتوازنات جديدة. اما اذا تعثر تأليف حكومة بين الفترة الممتدة من 25 ايار حتى آخر تشرين، فان ضابط الايقاع سيكون الرئيس نجيب ميقاتي، مع ما لديه من تحالفات وثيقة من هم لا يمتنون بقاء الرئيس ميشال عون في سدة الرئاسة. اكرر ان الاستحقاق الرئاسي هو مسألة قائمة في ذاتها متميزة عن موضوع الانتخابات النيابية. هذه المرة لن يقبل المجتمع العربي ولا القوى الدولية ولا التوازنات الجيوسياسية، ان يأتي رئيس جديد للجمهورية اللبنانية بالتحالفات والتفاهات التي حصلت





الدكتور غالب المحمصاني.

□ لا يوجد اي نص دستوري او قانوني يلزم رئيس الجمهورية، لدى عدم حصول الانتخابات النيابية وانتهاء مدة المجلس من دون اي تمديد له، وبالتالي تحول الحكومة الى حكومة تصريف الاعمال، بالدعوة الى مؤتمر وطني للبحث في الوضع او في موضوع وجود ازمة للنظام ام لا. علما اننا نرى، ان مثل هذا الوضع نظري، اذ انه لا يجوز دستوريا وفي اي حال من الاحوال ان تترك حالة انتهاء مدة المجلس النيابي من دون اي حل، اذ يقتضي في مثل هذه الحالة اتخاذ كل ما يلزم لاجراء انتخابات نيابية بصورة الزامية، وفي حال تعذر ذلك بصورة مطلقة، وجوب صدور قانون مستعجل قبل انتهاء ولاية المجلس بالتمديد للمجلس النيابي لكي يقوم بمهامه، لاسيما انتخاب رئيس جديد للجمهورية عندما يحين موعد الاستحقاق. عدم القيام بتنفيذ اي من الحالتين، سوف يؤدي الى غياب وانتهاء سلطتين من سلطات الدولة الثلاث وهما رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي، وهذا معناه انتهاء الدولة وانحلالها نهائيا مما يستوجب معه البحث عن حل سياسي، ربما دولي، يفرض ربما فرضا.

## القانون الانتخابي والخلافات السياسية لا تسمح بولادة مجلس نيابي منسجم

الاعمال على ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية لغاية انتخاب رئيس جديد، من دون اي شروط دستورية او قانونية او سياسية خاصة. هذا ما حصل بالفعل ايام حكومة الرئيس تمام سلام لدى انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان.

■ في حال تعذر او تأخر تشكيل حكومة، ما هي الشروط القانونية والدستورية والسياسية لتتمكن حكومة تصريف الاعمال من ان تمارس صلاحيات رئيس الجمهورية لاحقا اذا لم تحصل انتخابات رئاسية؟ وهل الفراغ النيابي ومعه الحكومي يلزم رئيس الجمهورية الدعوة الى مؤتمر وطني للبحث في ازمة النظام؟

موافقهم على ضوء مصالحهم الشخصية او الفتوية وليس على ضوء المصلحة العامة، وهذا ما ادى تبعا لذلك الى انعدام اي محاسبة للحكومة.

■ هل تستمر الحكومة الحالية في تصريف الاعمال الى حين حصول الاستحقاق الرئاسي؟ وما هي المسببات القانونية والدستورية لهذا الاجراء؟

□ بعد حصول الانتخابات، تعتبر الحكومة الحالية مستقيلة وتقوم بتصريف الاعمال حتى تأليف حكومة جديدة. ان الصعوبات التي تعترض تأليف حكومة جديدة في الوقت الفاصل عن الاستحقاق الرئاسي ليست عائدة الى تعاطي الافرقاء معها كحكومة فراغ رئاسي محتمل، بل هي تعود الى الاسباب التي بينها اعلاه والتي حالت وتحول دون تأليف حكومة في ظل التطبيق الخاطيء للدستور، لاسيما اعتماد التوافقية والميثاقية كمبدأين دستوريين في حين انهما مجرد هرطقة لا تستقيم لا واقعا ولا قانونا. انا نرى ان الوضع سوف يبقى هو نفسه سواء في ظل هذا المجلس او في ظل المجلس الجديد، طالما ان القواعد المعتمدة في انتخابات المجالس وتأليف الحكومات والتي بينها اعلاه هي السارية.

■ الا ترون صعوبة في تشكيل حكومة جديدة في الوقت الفاصل عن الاستحقاق الرئاسي، لأن القوى ستتعاطى معها على انها حكومة فراغ رئاسي محتمل؟

□ في حال لم تتشكل حكومة بعد الانتخابات وبقيت الحكومة الحاضرة تصرف الاعمال، فان هذه الحكومة ستبقى تمارس دورها كاملا. وفي حال لم تحصل انتخابات رئاسية في موعدها، تقوم حكومة تصريف الاعمال هذه بممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية، كالحكومة القائمة تماما. هذا ما نص عليه الدستور الذي لم يميز لهذه الجهة بين الحكومة القائمة قانونا والحكومة التي تصرف الاعمال. وقد استقر رأي الباحثين القانونيين على حق الحكومة التي تصرف

هناك فراغ؟ لا اعتقد. لأن الفراغ يفترض ان لا تكون هناك مراجع دستورية. اما حسب الدستور، فالمرجع الاساسي سيكون مجلس النواب الذي ينعقد حكما بفعل الدستور من اجل ان يتحول الى هيئة انتخابية. لذلك لا اعتقد اطلاقا اننا سنكون في حالة فراغ دستوري.

■ هل يلزم هذا الوضع رئيس الجمهورية او سواه الدعوة الى مؤتمر وطني للبحث في ازمة النظام التي تتجدد دوما؟ □ بكلمة واحدة، نحن امام تحد جديد هو اعادة بناء دولة القانون والمؤسسات من اجل استرجاع لبنان. وهذا يحتاج الى رجال من ذوي الثقافة والشجاعة في آن.

■ ما هي المسببات القانونية والدستورية لتصريف الاعمال الى حين حصول الاستحقاق الرئاسي؟ ما هي نتائجه وانعكاساته على وضع المؤسسات الدستورية؟ □ تصريف الاعمال لا يصح واقعا الا في حال عدم تأليف الحكومة الجديدة على اثر الانتخابات التشريعية. تصريف الاعمال سيكون حسب الدستور مؤقتا الى حين تشكيل حكومة جديدة، واذا تألفت حكومة جديدة ستكون هي المواكبة لعملية انتخاب رئيس للجمهورية. اما اذا لم تألف حكومة تصبح الحكومة التي تصرف الاعمال بحكم الحكومة التي تم تأليفها وقت الفراغ الرئاسي مع شغور سدة الرئاسة بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان. لكن هل يكون

ببقوى الامر الواقع، كل هذا جعل من الدستور اللبناني مطية ورافعة ومدخلا لعدم التقيد بمبادئ اساسية تلازم الحياة البرلمانية. من اجل ذلك، على لبنان ان يقلع عن بعض الممارسات التي لا تتفق مع النظام البرلماني، وضرورة محاسبة الحكومات، والتقيد بفصل السلطات، وتكريس استقلالية القضاء، ووضع حد لاستباحة قواعد حسن النية وسيئات "التوافقية" في تأليف الحكومات، التي تحولت الى تشريع المحاصصة واستغلال الفراغ والتلويح بتحالفات تلامس الخطأ الفادح. كل ذلك يجعل من الضرورة بمكان الاعتاض بما عصف بحياتنا السياسية خلال العقدين السابقين، ويجب ان تلازم ذلك اعادة النظر جذريا في قانون الانتخابات المبني على تناقضات غير مسبوقة.

## المحمصاني: التوافقية تحت شعار الميثاقية اصبحت هرطقة دستورية

لأسس الديمقراطية الصحيحة. اضع اليها ما سموه الميثاقية تحت ستار المبدأ الدستوري الذي ينص على انه "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، الموجود منذ عام 1943، فجعلوا من الميثاقية مبدأ عاما دستوريا جديدا واعطوه مضمونا لا اساس قانونيا له، فشكل بدوره هرطقة كبيرة، بحيث جرى اعتبار انه اذا كان فريق سياسي يشكل القوة الاقوى في طائفة او مذهب معين غير ممثل في الحكومة او حتى لم يحضر جلسة من جلسات الحكومة، اصبحت الميثاقية مفقودة وباتت الحكومة وجلساتها غير شرعية وغير ميثاقية. واكمالا للهرطقة، اعتبروا ان الميثاقية لا تتحقق الا اذا كان ممثلو كل فريق في الحكومة هم من الاقوياء في طائفتهم، مما ادى الى تعطيل تأليف الحكومات، والى شلل في اعمالها بسبب تعذر الحصول على موافقة جميع الافرقاء على كل شاردة وواردة، علما ان جميع الافرقاء يأخذون قراراتهم ويحددون

يحول دون وجود اكثرية واضحة منسجمة، ويؤدي تاليا الى تشرذم القوى النيابية. هذا ما يؤدي الى الحيلولة دون ولادة مجلس نيابي منسجم، كما يؤدي لاحقا الى تعذر تشكيل حكومة جديدة بسهولة لانعدام وجود الاكثرية المنسجمة والتي يجمعها برنامج واحد وواضح. اضع الى ذلك، ما تم استنباطه من قواعد لتأليف الحكومة يتنافى مع الدستور ومع اصول تطبيقه السليم، فبدلا من ان نحاول تأسيس اكثرية نيابية تحكم واقلية نيابية تعارض وتحاسب الحكومة، كما هي القاعدة مع الانظمة الديمقراطية العريقة، وصلنا الى وضع لا يتم فيه تأليف حكومة الا اذا كانت حكومة توافقية اي تتمثل فيها جميع القوى السياسية وممثلون يختارهم الافرقاء انفسهم، بدلا من ان يختارهم رئيس الحكومة، وهذه هرطقة سياسية خطيرة زعمنا انها ارسيت في اتفاق الدوحة وكأنها اصبحت جزءا من الدستور، في حين انها مجرد اتفاق آبي وهرطقة مخالفة

■ هل يسمح قانون الانتخاب الحالي والظروف والخلافات السياسية في البلاد بولادة مجلس نيابي منسجم، وتشكيل حكومة جديدة بسهولة من دون تعقيدات تؤخر تشكيلها؟

□ لا القانون الانتخابي ولا الخلفات السياسية تسمح بولادة مجلس نيابي منسجم، وبالتالي بتشكيل حكومة جديدة بسهولة. فمن جهة اولى، ان القانون الانتخابي الهجين، باعتماده نسبية مشوهة ان لجهة تقسيم الدوائر وعدم اعتماد معيار واحد لهذا الغرض، وان لجهة الاحكام المتضمنة لجهة الصوت التفضيلي والحوصل، لا يمكن ان يؤدي الى تمثيل صحيح بل ما يؤدي اليه هو تعدد الافرقاء وانتفاءاتهم، مما يحول حتما دون وجود مجلس نيابي منسجم. من جهة ثانية، ان الانقسامات السياسية في لبنان المبنية على الطائفية والمذهبية، مضافة اليها النسبية، تؤدي الى تمثيل الفئات السياسية كافة في مجلس النواب، وان بنسب متفاوتة، مما